

Distr.: General  
10 June 2016  
Arabic  
Original: English



مجلس الأمن  
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة السبعون  
البند ٣٧ من جدول الأعمال  
الحالة في أفغانستان

## الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

### تقرير الأمين العام

#### أولاً - مقدمة

- ١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١/٦٨ وقرار مجلس الأمن ٢٢٧٤ (٢٠١٦) اللذين طُلب إليّ بموجبهما تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.
- ٢ - ويعرض التقرير مستجدات أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الهامة المبذولة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريره المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠١٦ (A/70/775-S/2016/218). ويقدم التقرير أيضاً موجزاً عن التطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان.

#### ثانياً - التطورات ذات الصلة

- ٣ - ظلت الحكومة تواجه تحديات أمنية وسياسية واقتصادية كبيرة. ورغم ضياع الزخم الأولي لعملية السلام المحتملة مع حركة الطالبان من خلال مجموعة التنسيق الرباعية بشأن عملية السلام والمصالحة الأفغانية، فقد تم إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق سلام مع الحزب



الإسلامي قلب الدين. وأقرت الجمعية الوطنية المعيّنين الأساسيين، في حين أن قامت الحكومة بعمل مناصب رئيسية إضافية. وأحرز تقدم محدود بشأن النهوض بالإصلاح الانتخابي وتعزيز الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وشهدت الحالة الأمنية اشتباكات مسلحة متواصلة ومكثفة بلغت أعلى معدل مسجل لها منذ عام ٢٠٠١، وخلفت أثرا سلبيا على المدنيين، مع ارتفاع معدلات الإصابات والتشريد. وواصلت الحكومة الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو والمؤتمر المتعلق بأفغانستان في بروكسل، وحققت بعض المكاسب في خططها الإصلاحية، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد وتحديد الأولويات الإنمائية المقبلة. ومع ذلك، ظل النمو الاقتصادي منخفضا واستمرت الهجرة النازحة بمستويات عليا.

## ألف - التطورات السياسية

٤ - ظلت الجهود الرامية إلى تنشيط عملية السلام مع حركة طالبان تكافح للاحتفاظ بالزخم بعد عقد أربعة اجتماعات لمجموعة التنسيق الرباعية، ضمت أفغانستان والصين وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية، تم تناولها في تقرير سابق. وفي ٥ آذار/مارس، أصدرت حركة طالبان بياناً أكدت فيه من جديد أنها لن تشارك في محادثات السلام ما لم تتم تلبية شروطها المسبقة، بما في ذلك ما يتعلق منها بانسحاب القوات الأجنبية، وشطبها من قوائم الجزاءات الدولية، والإفراج عن سجناء حركة طالبان. وفي ١٢ نيسان/أبريل، بدأت حركة طالبان هجوم الربيع الذي تشنه سنويا. وفي أعقاب هجوم رئيسي في كابل بعد ذلك بأسبوع في ١٩ نيسان/أبريل تسبب بقتل ٥٦ مدنيا وجرح ٣٣٧ آخرين، عقد رئيس أفغانستان أشرف غني جلسة مشتركة استثنائية للجمعية الوطنية في ٢٥ نيسان/أبريل. وتساءل في الكلمة التي ألقاها عن استعداد باكستان لجلب حركة طالبان إلى طاولة المفاوضات، وجدد التزامه بإضعاف التمرد من خلال العمليات القتالية، ودعا إلى إنفاذ عقوبة الإعدام بحق السجناء المدانين بجرائم الأمن القومي. وبعد أن أذن بتنفيذ حكم الإعدام بحق ستة محتجزين في ٨ أيار/مايو، قامت حركة طالبان بعد يومين بشنق اثنين من ضباط الشرطة الوطنية الأفغانية في ولاية باكتيكا انتقاما. وعقدت مجموعة التنسيق الرباعية اجتماعها الخامس في ١٨ أيار/مايو في إسلام آباد، حيث كرر أعضاؤها تأكيد الالتزام بعملية السلام. ولم يحدد بعد تاريخ الاجتماع المقبل.

٥ - ورغم تعثر الجهود المبذولة من أجل النهوض بعملية السلام مع حركة طالبان، تم إحراز تقدم نحو التوصل إلى صيغة نهائية لاتفاق السلام بين الحكومة والحزب الإسلامي قلب الدين. وفي ١٧ آذار/مارس، عقد وفد من المجموعة أول محادثات سلام مباشرة في

كابل مع المجلس الأعلى للسلام. ووصل مبعوثون إضافيون إلى كابل يوم ٢٣ نيسان/أبريل، بناء على دعوة الرئيس، لإجراء محادثات مع كبار المسؤولين الحكوميين، واجتمعوا لاحقا مع الرئيس في ٣٠ نيسان/أبريل. ووافق رئيس المجلس سيد أحمد جيلاني على مشروع اتفاق السلام النهائي في ١٩ أيار/مايو قبل تقديمه إلى الرئيس وقيادة الحزب الإسلامي قلب الدين للتوقيع عليه، وهو ما لم يتم بعد. وفي وقت سابق، في ١ نيسان/أبريل، كان المجلس قد سعى إلى معالجة شواغل متصلة بفعاليته من خلال وضع استراتيجية جديدة للأنشطة وإنهاء معظم وجوده في الولايات، ولم يحتفظ إلا برؤساء مجالس السلام في الولايات ورؤساء أفرقة الولايات التابعة للأمانة المشتركة.

٦ - وازدادت الشكوك المحيطة بآفاق إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة وحركة طالبان مع مقتل زعيم الطالبان، الملا منصور، في ٢١ أيار/مايو جراء غارة نفذتها الولايات المتحدة بطائرة مسيرة من دون طيار في إقليم بلوشستان في باكستان، وإعلان حركة طالبان في ٢٥ أيار/مايو هيبة الله آخذزاده خلفا له. وفي الإعلان نفسه، اختير الملا يعقوب، وهو ابن الراحل الملا عمر، الذي كان قد قبل تعيينه في ٤ نيسان/أبريل في مجلس قيادة حركة الطالبان واللجنة العسكرية، نائبا له إلى جانب سراج الدين حقاني الذي احتفظ بمنصبه كنائب لآخذزادة. وفي ٢٥ أيار/مايو، أعلن الفصيل الذي يتزعمه الملا رسول، والذي انخرط في اشتباكات مسلحة مع عناصر حركة طالبان الموالية للراحل الملا منصور، أنه لن يقبل تعيين آخذزادة.

٧ - وأحرزت الحكومة تقدما على صعيد التعيينات في المناصب العليا. ففي ٩ نيسان/أبريل، أقر مجلس النواب في الجمعية الوطنية ترشيح الرئيس لتاج محمد جاهد وزيرا للداخلية ومحمد فريد حميدي مدعيا عاما. وفي ٥ أيار/مايو، عين الرئيس معصوم ستانيكزاي، الذي كان يشغل سابقا منصب وزير الدفاع بالنيابة، مديرا بالنيابة للمديرية الوطنية للأمن العام، وأصبح الجنرال عبد الله خان وزيرا جديدا للدفاع بالنيابة. وتحتاج تعييناتهم إلى إقرارها من جانب مجلس النواب. كما تم تعيين عدة حكام جدد للولايات، بما في ذلك في ولايات بادغيس وهلمند ووردك وزابل، وبقي اثنان فقط من أصل ٣٤ من حكام الولايات يمارسان مهامهما بالنيابة. وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، لا يزال يتعين ملء بعض المناصب الهامة. ويشمل ذلك رئيس المديرية المستقلة للحكم المحلي، ورئيس لجنة الخدمة المدنية، ووزير المناجم والنفط، وحاكمي ولايتي بلخ ونورستان.

٨ - وفي غضون ذلك، واصلت جماعات المعارضة السياسية الدعوة إلى تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي يشكل الأساس لحكومة الوحدة الوطنية.

وطالب بعض الأفرقة بإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، في حين أصر آخرون على أن فترة ولاية حكومة الوحدة الوطنية تنتهي بعد سنتين ويجب أن تحل محلها حكومة جديدة، إما عن طريق إجراء انتخابات رئاسية مبكرة أو عن طريق مجلس لويه حركه. وأثناء زيارة لكابل في ٩ نيسان/أبريل، أعرب وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، الذي كان شاهداً على اتفاق أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عن رأي مفاده أن الاتفاق صالح لمدة خمس سنوات. وكان هذا الموقف موضع انتقاد شديد من جانب عدة شخصيات وفصائل رئيسية في المعارضة السياسية، بمن فيهم الرئيس السابق حامد كرزاي، ورئيس مجلس الحماية والاستقرار في أفغانستان عبد الرسول سيف ورئيس الجبهة الوطنية الجديدة أنوار الحق أهادي. وعموماً، ظلت المعارضة السياسية منقسمة، مما يعكس تجزؤاً عاماً في صفوف النخبة السياسية. وفي مؤشر آخر على الانقسامات السياسية، أثار قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل بتغيير مسار ممر نقل الكهرباء في تركمانستان - أوزبكستان - طاجيكستان - أفغانستان - باكستان من ولاية باميان إلى ممر سالانغ احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد من جانب أفراد أقلية الهزارة العرقية. ووصلت المعارضة إلى ذروتها عندما تجمع عدة آلاف من المحتجين في مدينة كابل في ١٦ أيار/مايو. ونُظمت احتجاجات مناهضة على نطاق أصغر في جميع أنحاء البلد دعماً للقرار.

٩ - وكرر الرئيس تأكيد التزام الحكومة بإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات، وفي رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل، طلب مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة في عملية التصويت، التي أُعلن في كانون الثاني/يناير أنها ستجري في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٩ أيار/مايو، أوفدت الأمم المتحدة بعثة أولية لتقييم الاحتياجات في مدينة كابل. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أصدر الرئيس مرسومين جديدين بشأن قانون الانتخابات والقانون المتعلق بميكلي اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة وواجباتهما والسلطات المخولة لهما. وأعقب هذان المرسومان رفض مراسيم سابقة من جانب مجلس النواب في الجمعية الوطنية. وفي حين أن توصيات اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي مثل تعريف الجرائم الانتخابية وتمويل الحملات الانتخابية وتسجيل الناخبين قد انعكست في المرسوم الجديد، فإن المرسوم الثاني حاد عن بعض المقترحات بما في ذلك تشكيل لجنة الاختيار والهيئات الانتخابية. واجتمعت اللجنة المكلفة بتعيين مفوضي الانتخابات في ٥ نيسان/أبريل، لكنها لم تستأنف عملها بعد، إذ لا يزال المرسوم معلّقاً في الجمعية الوطنية. ونتيجة لذلك، فإن قيادة هيئات الإدارة الانتخابية لا تزال غير واضحة، ولا سيما بعد استقالة رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، محمد يوسف نورستاني،

في ٢٦ آذار/مارس. ولا يزال المنصب شاغرا، بالإضافة إلى معدل شعور عام في اللجنة نسبته ٤٠ في المائة.

١٠ - ودفعت الحالة الأمنية الصعبة بعض السياسيين البارزين المرتبطين بجماعات الميليشيا سواء داخل الحكومة أو خارجها إلى دعوة هذه الجماعات إلى الاضطلاع بدور مباشر أكبر في الجهود العسكرية. وأطلق النائب الأول للرئيس، عبد الرشيد دوستم، وجماعات الميليشيا المرتبطة بحزب جونيش مِلِّي السياسي عمليات لمكافحة التمرد في ولاية جوزجان في ٢٠ نيسان/أبريل. كذلك قاد حاكم ولاية بلخ بالنيابة، عطا محمد نور، عمليات في الشمال. وفي وقت سابق في ٨ آذار/مارس، كان عبد الرسول سياف قد أعلن على الملأ أن مجاهدين سابقين قد ينضمون إلى عمليات مكافحة التمرد بدون موافقة الحكومة. وانتقد مجلس الأمن القومي هذه الاتجاهات وقام في ٥ نيسان/أبريل بإصدار توجيهه يقضي بأن يتولى المسؤولون الأمنيون قيادة العمليات الأمنية.

١١ - وفي ٢٠ آذار/مارس، تسببت إزالة ملصق لنائب الرئيس في مزار الشريف في مظاهرات ومظاهرات مضادة استمرت أياما في العديد من الولايات الشمالية، قبل أن تتصعد إلى تبادل لإطلاق النار بين أفراد حزب جونيش مِلِّي والجمعية الإسلامية في ٢٤ آذار/مارس في ميمنة بولاية فارياب، مما أدى إلى مقتل مدني واحد وجرح أربعة آخرين. وعاد الهدوء بعد تدخل قيادتي الحزبين ومسؤولي الولايات ووفد رئاسي. واستؤنف القتال بين الجماعات المرتبطة بالحزبين في مقاطعة أمار في ولاية فرياب يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو، مما أسفر عن مقتل ١٥ شخصا، من بينهم مدني واحد، وإصابة ١٨ شخصا، من بينهم مدني واحد.

## باء - الأمن

١٢ - تدهورت الحالة الأمنية في أفغانستان نتيجة للعمليات التي تنفذها حركة طالبان بوتيرة عالية غير مسبوقه منذ بداية عام ٢٠١٦. وارتفعت وتيرة الاشتباكات المسلحة بنسبة ١٤ في المائة في الأشهر الأربعة الأولى من هذه السنة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٥، وكانت أعلى في كل شهر مقارنة مع السنوات السابقة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، تم الإبلاغ عن وقوع أكبر عدد من الاشتباكات المسلحة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهي فترة تزامنت مع الانتخابات الرئاسية.

١٣ - ورغم الزيادة في الاشتباكات المسلحة، انخفضت الحوادث الأمنية عموما. وفي الفترة من ١٦ شباط/فبراير إلى ١٩ أيار/مايو، سجلت الأمم المتحدة ١٢٢ ٦ حادثا أمنيا، ويعكس هذا العدد انخفاضا بنسبة ثلاثة في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٥، ويعزى ذلك

أساسا إلى الانخفاض في عدد الحوادث المتفجرة باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وظلت المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية مسرحا لأغلبية الحوادث (٦٨,٥ في المائة). وعلى غرار الاتجاهات السابقة، مثلت الاشتباكات المسلحة أغلبية الحوادث الأمنية (٦٤ في المائة)، تلتها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (١٧,٤ في المائة). وتراجع عدد الاغتيالات: ففي الفترة من ١٦ شباط/فبراير إلى ١٩ أيار/مايو، سُجِّلت ١٦٣ عملية اغتيال، منها محاولات فاشلة، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٣٧ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥. وأبلغ عن وقوع ١٥ عملية انتحارية مقارنة مع ٢٩ عملية انتحارية في الفترة نفسها من عام ٢٠١٥، إلى جانب عدة حوادث بارزة. وتضمنت هذه الأخيرة هجوما معقدا استهدف قنصلية الهند في جلال آباد وقع في ٢ آذار/مارس، وهجوما استهدف مقر إقامة رئيس مديرية الأمن الوطني بالنيابة في مدينة كابل وقع في ٢١ آذار/مارس، وعملية اغتيال استهدفت اثنين من كبار قادة الجيش وقعتا في ٢٤ و ٢٧ آذار/مارس في ولايتي قندهار ولوغار تباعا. وقد أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجومين الأخيرين.

١٤ - وشهدت هجمات المتمردين زيادة ملحوظة بعد بدء هجوم الربيع الذي نفذته حركة طالبان والذي أطلقت عليه تسمية "عملية العمري". وفي الإعلان عن إطلاق حملتها السنوية يوم ١٢ نيسان/أبريل، توعّدت حركة طالبان بتنفيذ هجمات واسعة النطاق ضد "مواقع العدو" إلى جانب هجمات تكتيكية وعمليات اغتيال تستهدف القيادة العسكرية. وخلافا لما حدث في السنوات السابقة، لم توجّه الحركة تهديدات لمسؤولين حكوميين مدنيين على وجه التحديد. وخلال أول أسبوعين من هجوم الربيع، تضاعف عدد الهجمات التي شنتها حركة طالبان تقريبا مقارنة بالأسبوعين السابقين، مما أسفر عن تسجيل أكبر عدد من الاشتباكات المسلحة في شهر نيسان/أبريل منذ عام ٢٠٠١. ومنذ بداية الهجوم، شنت حركة طالبان ٣٦ هجمة على المراكز الإدارية للمقاطعات، تضمنت عملية زحف منسّق على مدينة قندز. وصدّت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية الأغلبية العظمى من هذه الهجمات. كما اشتد زخم هذا الهجوم بعد انتهاء موسم حصاد الخشخاش في ولاية هلمند في أوائل أيار/مايو، مما أدى إلى زيادة الاشتباكات في المنطقة الجنوبية. وركزت حركة طالبان جهودها أيضا للاستيلاء على أجزاء هامة استراتيجيًا من ولاية أوروغان على امتداد الطريق السريع الرابط بين قندهار وترين كوت، واستعادت السيطرة على مناطق استراتيجية في ولاية بغلان حيث أجرت قوات الأمن عملية تطهير في كانون الثاني/يناير.

١٥ - وظلت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية تحت الضغط، ولا سيما في ولايات بغلان وفارياب وهلمند وكونار وقندز وننكرهار وأوروزغان، واستعانت بتعزيزات من القوات الخاصة الأفغانية ومن العتاد العسكري الدولي. ورغم تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وحدات الجيش، ولا سيما في ولاية هلمند، لا تزال هناك أوجه قصور كبيرة في مجالات التحكم والسيطرة والقيادة واللوجستيات والتنسيق عموماً. وخلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٦، أفادت التقارير بارتفاع حجم الخسائر في صفوف قوات الأمن. ولا تزال قدرة القوات على الاستمرار تثير تحديات نظراً للارتفاع الكبير في معدلات التناقص. ومع أن عمليات التجنيد تسير وفقاً للهدف المنشود، فإن معدلات إعادة التجنيد تظل منخفضة بشكل كبير وينبغي أن تسجل ارتفاعاً لتعويض الخسائر الأخرى. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، بلغت مستويات قوات الجيش والشرطة الوطنية الأفغانية ٨٧ في المائة و ٧٤ في المائة من المستويات المتوقعة بحلول آب/أغسطس ٢٠١٦ على التوالي من المستويات المتوقعة بحلول آب/أغسطس ٢٠١٦. وأحرز بعض التقدم صوب زيادة القدرات الجوية، وأجرت القوات الجوية عدداً محدوداً من المهام الجوية.

١٦ - وتواصلت المناقشات بشأن وجود بعثة الدعم الوطني التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد عام ٢٠١٦ وترتيبات التمويل المستقبلية لقوات الدفاع وقوات الأمن الوطنية الأفغانية قبل انعقاد مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في شهر تموز/يوليه. وأجرى ينس ستولتنبرغ، الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، زيارة إلى مدينة كابل في ١٥ و ١٦ آذار/مارس، اجتمع خلالها مع الرئيس والرئيس التنفيذي لأفغانستان عبد الله عبد الله، وأعاد تأكيد التزام منظمة الناتو تجاه أفغانستان. وفي ١١ أيار/مايو، ناقش أعضاء منظمة الناتو وممثلو الجهات المانحة الدعم المالي الذي سيُقدّم إلى قوات الدفاع وقوات الأمن الوطنية الأفغانية حتى عام ٢٠٢٠ أثناء اجتماع سيُعقد في بروكسل لمجلس الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني. وفي ٢٠ أيار/مايو في بروكسل، اتفق وزراء خارجية البلدان المشاركة على تمديد البعثة إلى ما بعد عام ٢٠١٦.

١٧ - وتمكنت جماعات مسلحة أخرى من الحفاظ على وجود صغير داخل الأراضي الأفغانية، ومن بينها الحركة الإسلامية لأوزبكستان في شمال أفغانستان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان في الشرق. ومنذ صدور تقريره السابق، سمحت العمليات التي نفذتها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بدعم من الغارات الجوية العسكرية الدولية بتقليص وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان في ولاية ننكرهار، حيث تعرّضت هذه الجماعة أيضاً لضغوط من حركة طالبان. وقد ساهم

ذلك في حمل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان على إنشاء وجود صغير ثانوي في ولايتي كونار ونورستان المجاورتين بحثا عن ملاذ آمن وسعيا للتجنيد.

١٨ - وسُجِّل ما مجموعه ٢٥ حادثا تضررت منها الأمم المتحدة، شملت ٦ حالات تخويف، و ٣ حوادث متصلة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع، و ٦ حوادث إجرامية. وفي ٢٠ أيار/مايو، قُتل أحد الحراس الذين تعاقدت معهم الأمم المتحدة في مدينة كابل وأصيب حارس آخر وأحد موظفي الأمم المتحدة بجروح أثناء حادث إطلاق نار يجري حاليًا التحقيق في ملبساته.

## جيم - التعاون الإقليمي

١٩ - منذ صدور تقريره السابق، تعثرت الجهود التي تبذلها أفغانستان وباكستان لتعزيز العلاقات بينهما بسبب عدم إحراز تقدم في عملية السلام مع حركة طالبان، وكذلك بسبب التوترات الحدودية وادعاءات الجانبين بإطلاق نيران غير مباشرة عبر الحدود. كما أن قرار باكستان تطبيع إجراءات عبور الحدود، الذي أدى إلى تشديد المراقبة التي يمارسها موظفو الحدود وإلى استغراقها وقتا أطول، تسبب باندلاع مظاهرات في ٢ و ٥ أيار/مايو في جلال آباد ومقاطعة محمد دارا في ولاية ننكهار. وقد ازدادت حدة التوترات الحدودية في مطلع شهر أيار/مايو، وبلغت ذروتها أثناء الإغلاق المؤقت لمعبر طورخام الحدودي في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو. وأُعيد فتح الحدود في ١٣ أيار/مايو عقب مفاوضات دارت في إسلام آباد بين سفير أفغانستان في باكستان ورئيس أركان الجيش الباكستاني.

٢٠ - وواصلت أفغانستان اتصالاتها الإقليمية مع التركيز على الملفين الاقتصادي والأمني. وفي ٢٣ أيار/مايو، وقّع الرئيس ورئيس جمهورية إيران الإسلامية حسن روحاني ورئيس وزراء الهند نارندا مودي، اتفاقا ثلاثيا للنقل والعبور في طهران، سيسمح بتسهيل المبادلات التجارية فيما بين هذه البلدان الثلاثة، وربما مع بلدان آسيا الوسطى أيضا، ولا سيما مع توفير منفذ على البحر من خلال تطوير ميناء تشاهمار الإيراني. وأثناء مؤتمر عُقد في ٢٥ نيسان/أبريل بشأن مشروع خط أنابيب يربط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، شدّد نائب وزير الخارجية في تركمانستان وأفغانستان على أهمية خط الأنابيب لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي. ونُظّم حفل إطلاق مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها في آسيا الوسطى وجنوب آسيا الذي يربط بين أفغانستان وباكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان في ١٢ أيار/مايو في طاجيكستان، وقد حضر الحفل رئيس طاجيكستان إمام علي رحمن، ورئيس وزراء قيرغيزستان سورونباي جينبيكوف، ورئيس وزراء باكستان نواز شريف، والرئيس التنفيذي. وفي الفترة من ١٥ إلى ١٨ أيار/مايو، زار الرئيس التنفيذي عبد الله



الصين، حيث وقّع البلدان ست وثائق للتعاون الثنائي تشمل التعاون التقني والهياكل الأساسية والمساعدة الإنسانية، إلى جانب التعاون الاقتصادي. ويومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو، أجرى الرئيس زيارة رسمية إلى قطر، حيث اجتمع مع الأمير تميم بن حمد آل ثاني، ورئيس الوزراء عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني.

٢١ - وبرهنت المنطقة على التزامها المستمر بعملية قلب آسيا - إسطنبول بوصفها منبرا للتعاون الإقليمي، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب والترابط الإقليمي. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، اجتمع مسؤولون رفيعو المستوى من البلدان المشاركة في العملية في نيودلهي، حيث شددوا على ضرورة بذل جهود جماعية من أج التصدي للإرهاب والتطرف. وعقدت البلدان المشتركة ثلاثة اجتماعات للفريق التقني الإقليمي بشأن الفرص المتاحة للتجارة والتبادل التجاري والاستثمار في الهند في ٤ آذار/مارس؛ وبشأن التعليم في جمهورية إيران الإسلامية في ١٠ آذار/مارس؛ وبشأن مكافحة الإرهاب في مدينة كابل في ٣ نيسان/أبريل. وفي تلك الاجتماعات، اتفق المشاركون على عقد سلسلة من اجتماعات الخبراء في إطار التحضير لاجتماع كبار المسؤولين بشأن المسائل الأمنية وتدابير مكافحة الإرهاب المبنية في إعلان إسلام آباد المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيار/مايو، أجرت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مشاورات في مدينة كابل مع مسؤولين حكوميين بشأن ما يعتزمون القيام به لوضع إطار لاستراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب في العملية.

٢٢ - وواصلت بلدان آسيا الوسطى والاتحاد الروسي الإعراب عن قلقها من تأثير انعدام الأمن عبر الحدود في أفغانستان وتعهدت بزيادة التعاون مع كابل. ويومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل، خلال مؤتمر موسكو الخامس بشأن الأمن الدولي، اتفق المشاركون على أن الإرهاب يشكل تهديدا لا يمكن مكافحته بمعزل عن الآخرين. وفي الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس، أثناء حلقة دراسية نظمتها الأمم المتحدة في ألماتي، كازخستان، أيد المشاركون اقتراحا بإدماج أفغانستان في النهج الإقليمية لمكافحة الاستقطاب إلى التطرف. ومثل الرئيس التنفيذي أفغانستان في مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي الذي عُقد يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل في إسطنبول، تركيا، والذي تضمن بيانه الختامي دعوة إلى توحيد الصفوف في مكافحة التطرف.

## ثالثا - حقوق الإنسان

٢٣ - في ١٧ نيسان/أبريل، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقريرها عن حماية المدنيين في النزاع المسلح في أفغانستان الذي يشمل الربع الأول من عام ٢٠١٦. وقد وثقت البعثة، في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آذار/مارس، إصابات في صفوف المدنيين بلغ عددها ١٩٤٣ إصابة (٦٠٠ قتيل و ١٣٤٣ جريحاً)، ويعكس هذا العدد زيادة بنسبة ٢ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٥. وعزت البعثة ٦٠ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر منوثة للحكومة، و ١٩ في المائة منها إلى القوات الموالية للحكومة، و ١٦ في المائة منها إلى تبادل لإطلاق النار لم يُنسب إلى جهة معينة بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها. وتعدّ إسناد ما مجموعه ٦ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى أي طرف. ولا تزال الاشتباكات البرية تنصدر قائمة أسباب الإصابات في صفوف المدنيين، حيث تسببت في ٣٨ في المائة من عدد القتلى والمصابين المدنيين، تليها العبوات الناسفة اليدوية الصنع التي تسببت في ٢٠ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين، والهجمات المعقدة والانتحارية التي تسببت في ١٨ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين. وفي ٢٥ أيار/مايو، يسّرت البعثة إجراء حوار رفيع المستوى بشأن حماية المدنيين مع مسؤولين كبار من الحكومة وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الدعم الوطني التابعة لمنظمة الناتو. وأكدت قوات الأمن التزام الحكومة بالعمل على منع وقوع خسائر في صفوف المدنيين وعلى التقليل من هذه الخسائر. وفي ٢٨ أيار/مايو، وقّعت اللجنة مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية ومديرية الأمن الوطني تهدف إلى تعزيز المساءلة والشفافية في مهام وممارسات أجهزة الدفاع والأجهزة الأمنية.

٢٤ - واستمرت الهجمات الواسعة النطاق التي تنفذها حركة طالبان والعناصر المناوئة للحكومة في المناطق المأهولة بالمدنيين. وفي ٥ نيسان/أبريل، فجرّت عناصر منوثة للحكومة جهاز تفجير مرتجل مُحمّل على سيارة لتدمير هدف غير معروف في سوق في مقاطعة سيا غيرد بولاية باروان، مما أدى إلى مقتل ٨ مدنيين وإصابة ٣٥ آخرين، من بينهم ٤ أطفال. وفي الفترة ما بين ١٥ و ٣٠ نيسان/أبريل، وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ٩٠ إصابة بين المدنيين حسب التقديرات الأولية (١٥ قتيلًا و ٧٥ جريحاً) من جراء الاشتباكات المسلحة التي وقعت قرب مدينة قندز. وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن هجوم وقع في مدينة كابل في ١٩ نيسان/أبريل واستهدف مديرية تأمين كبار الشخصيات وأسفر عن مقتل ٥٦ مدنياً وإصابة ٣٣٧ آخرين. وفي ٢٥ أيار/مايو، أعلنت

حركة طالبان مسؤوليتها عن هجوم انتحاري استهدف مركبة تنقل موظفي محكمة خارج مدينة كابل وأسفر عن مقتل ١٢ راكبا وإصابة ٩ مدنيين، من بينهم ٦ أطفال.

٢٥ - وواصلت حركة طالبان تهديدها للمنظمات الإعلامية والصحفيين، متهمَةً إياهم بالانخراط في الدعاية. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أنشأت الحكومة لجنة تضم ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة الإعلام والثقافة ومكتب المدعي العام والمديرية الوطنية للأمن واتحادات الصحفيين، لتتولى التحقيق في قضايا قتل الصحفيين. وفي ٣ أيار/مايو، عيّن الرئيس أحد النشطاء في مجال حقوق الإنسان سفيرا لحرية التعبير في أفغانستان. وبالإضافة إلى السجناء الستة الذين أعدموا في ٨ أيار/مايو، فهناك ٦٠٠ سجين آخر محكوم عليهم بالإعدام حاليا، منهم ١٠٠ مدان في جرائم تتعلق بالأمن القومي. وواصلت البعثة الدعوة إلى وقف العمل بعقوبة الإعدام، واحترام ضمانات المحاكمة العادلة والتعجيل بالإصلاح القانوني لتخفيف أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن مدى الحياة.

٢٦ - ولا تزال دواعي القلق مستمرة إزاء احتجاز الأطفال بتهم تتعلق بالأمن القومي، بما فيها الارتباط المزعوم بجماعات مسلحة. فحتى ٣١ آذار/مارس، كان هناك ٢٢٧ صبيا محتجزا في مراكز إعادة تأهيل الأحداث بتهم مماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، في شباط/فبراير ٢٠١٦، ظل ١٦٦ شخصا كان قد أُلقي القبض عليهم باعتبارهم قاصرين (من بينهم ٥٣ كانوا لا يزالون أطفالا) محتجزين مع البالغين في مرفق أمني مشدد في ولاية باروان.

٢٧ - وفي الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آذار/مارس، تحققت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ من ٣٤٣ حادثة أسفرت عن قتل ١٦١ طفلا، من بينهم ٤٣ فتاة، وإصابة ٤٤٩ آخرين (٣٣٦ فتى و ١١٣ فتاة). وظلت الاشتباكات البرية هي السبب الرئيسي للإصابات في صفوف الأطفال، تليها المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وتُنسب ٢٠٨ إصابات في صفوف الأطفال إلى العناصر المناوئة للحكومة، منها ١٤٩ إصابة منسوبة إلى حركة طالبان. وتحمل القوات الموالية للحكومة المسؤولية عن ١٥٤ إصابة بين الأطفال. وتلقت الأمم المتحدة تقارير عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، تتعلق بما لا يقل عن ٤٠ فتى، وتحققت من تجنيد ٩ فتيان، منهم ٧ جندتهم حركة طالبان، وواحد جندته العناصر المناوئة للحكومة، وواحد جندته الشرطة الوطنية الأفغانية. وفي ٦ نيسان/أبريل، افتتحت وزارة الداخلية وحدة جديدة لحماية الطفل في مركز تجنيد الشرطة الوطنية الأفغانية في مدينة كابل، وبذلك وصل مجموع عدد هذه الوحدات إلى سبعة في مختلف أنحاء البلد. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٦، تلقت الأمم المتحدة تقارير تفيد بوقوع

ثمانية حوادث اختطاف، وتحققت من أربعة حوادث تتعلق بخمسة فتيان. ويُنسب إلى حركة طالبان اختطاف أربعة فتيان ويُنسب إلى الشرطة المحلية الأفغانية اختطاف فتى واغتصابه.

٢٨ - واستمر تأثير العنف المتصل بالتراعات على المرافق الصحية والتعليمية، حيث أثر على التعليم المدرسي وتوفير الخدمات الصحية للأطفال. فقد تحققت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ من ١٧ حادثة أثرت على الوصول إلى التعليم و ٢٩ حادثة أثرت على خدمات الرعاية الصحية. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أصدرت الأمم المتحدة تقريراً بعنوان "التهديدات التي تواجه التعليم والرعاية الصحية" يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ووثق التقرير ١٣٢ حادثة متعلقة بالتراعات تعرضت لها المدارس في عام ٢٠١٥ وحده، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٨٦ في المائة عن عام ٢٠١٤. ووثق التقرير أيضاً ١٢٥ حادثة أثرت على توفير الرعاية الصحية في عام ٢٠١٥، مقابل ٥٩ حادثة في عام ٢٠١٤ و ٣٣ حادثة في عام ٢٠١٣.

٢٩ - واستمرت الحكومة في اتخاذ خطوات للتصدي للعنف ضد المرأة وتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي كان تمويلها قيد المناقشة. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، قدمت الحكومة معلومات في إطار متابعة الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/AFG/CO/1-2/Add.1).

٣٠ - وواصلت الأمم المتحدة تيسير الحوار السياسي الرامي إلى إنهاء العنف ضد المرأة ودعم خدمات الحماية للمرأة. ودعمت الأمم المتحدة ما مجموعه ١١ مركزاً لحماية المرأة في تسع ولايات و ٥ مراكز للإرشاد الأسري للناجيات من العنف العائلي، من بين ما مجموعه ٢٣ مركزاً يعمل في جميع أنحاء البلد. ومن أجل تبسيط تقديم الخدمات وضمان التقيد بالسياسات والبروتوكولات في مراكز حماية المرأة، نظمت وزارة شؤون المرأة والأمم المتحدة حلقة عمل بشأن هذا الموضوع في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل، بمشاركة ٦٧ من موظفي الوزارة، ومديري مراكز حماية المرأة، والشركاء المنفذين. ودرّبت الأمم المتحدة ما مجموعه ٣٢٢ شخصاً في ولايتي فراه وخوست، من بينهم ١٣٤ امرأة، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وضمنت المجموعة المتدربة طلاباً وممثلين عن المجتمع المدني ومسؤولين بالمقاطعات وزعماء محليين. وتلقى ما مجموعه ١٣٣ من أعضاء مجالس الولايات، من بينهم ٢٧ امرأة من تسع ولايات شمالية وشمالية شرقية، التدريب على حقوق الإنسان وعلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الرصد والتقييم.

٣١ - وواصلت الحكومة عملها على تنقيح قانون العقوبات، بهدف تقديم القانون المنقح بأكمله إلى المجلس الوطني بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو ما يمثل أحد التزاماتها القصيرة الأجل بموجب إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. وفي ١ أيار/مايو، قام الفريق العامل المعني بإصلاح القانون الجنائي، الذي ترأسه وزارة العدل ويتكون من ممثلين عن مؤسسات قطاع العدالة والأمم المتحدة، بتسليم النصف الأول من القانون الجنائي المنقح إلى وزارة العدل للنظر فيه. وتكفل التنقيحات الامتثال للمعايير الدولية للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان.

٣٢ - وفي ١١ أيار/مايو، رفض مجلس النواب في الجمعية الوطنية المرسوم الرئاسي الصادر في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن الحبس الاحتياطي، على أساس أنه ينتهك الأحكام الرئيسية للدستور فيما يتعلق بمراعاة الأصول القانونية والحق في الحرية. وواصلت بعثة الأمم المتحدة الدعوة إلى ضمان احترام المعايير الدولية السائدة في أي قانون منقح للحبس الاحتياطي يتم اقتراحه. وقبل ذلك في ٢ نيسان/أبريل، كانت أفغانستان قد قدمت تقريرها الدوري الثاني إلى لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب (انظر CAT/C/AFG/2).

٣٣ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، نشرت البعثة تقريرها الذي يقدم تقييماً للخدمات الصحية في السجون في ٣١ ولاية من الولايات الـ ٣٤، استناداً إلى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وتبين أن خدمات الرعاية الطبية متاحة لمعظم السجناء، غير أن تلك الخدمات ليست متاحة بقدر متساو للفئات الضعيفة بما فيها النساء والأطفال المرافقين. وعرضت البعثة تقريرها على المدير العام لمديرية السجون المركزية في ٢٦ نيسان/أبريل، وقدمت المساعدة في تنسيق الدعم المقدم من المانحين لمعالجة أوجه القصور.

## رابعاً - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٤ - لا تزال أفغانستان تواجه تحديات اقتصادية. واشتملت نشرة "الجديد في تنمية أفغانستان" (Afghanistan Development Update) التي أصدرها البنك الدولي في ١٨ نيسان/أبريل، على تقدير منقح للنمو في عام ٢٠١٥ يعكس انخفاضاً من ١,٩ إلى ١,٥ في المائة. ويُتوقع أن يبلغ معدل النمو ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٦ بحسب البنك الدولي، في حين توقع صندوق النقد الدولي في تقريره المؤرخ ١٣ أيار/مايو أن يبلغ معدل النمو ٢,٠ في المائة، مما يدل على معدلات انتعاش بطيئة. وأكدت كلتا المؤسسات على أهمية إحراز تقدم متواصل ويمكن التنبؤ به في تنفيذ الإصلاحات، وكذلك إدخال تحسينات في المجال الأمني من أجل تعزيز الثقة الاقتصادية. ووثقت وكالة دعم الاستثمار الأفغانية مؤشرات تدل على ضعف

الثقة في بيئة الأعمال التجارية، حيث أبلغت عن انخفاض صافي الاستثمارات في عام ٢٠١٥ بنسبة ٣٠ في المائة عن عام ٢٠١٤. وتراجعت الاستثمارات بشدة في قطاعات التشييد والتعدين والصناعة التحويلية على وجه الخصوص.

٣٥ - واستمر ممثلو الحكومة وصندوق النقد الدولي والجهات المانحة في إجراء المناقشات بشأن البرنامج المقبل الذي يعتمده الصندوق تنفيذه في أفغانستان. وبعد الانتهاء بنجاح من تنفيذ البرنامج الذي يرصده موظفو الصندوق في ١٣ نيسان/أبريل، طلبت الحكومة رسمياً من الصندوق أن يقدم لها دعماً تمويلياً مدته ثلاث سنوات في إطار التسهيل الائتماني الممدد لصندوق النقد الدولي، خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل في واشنطن، العاصمة. ودارت مفاوضات بشأن البرنامج الجديد، الذي سيركز على الإدارة المالية العامة وإصلاح القطاع المالي والإصلاحات التي تدعم تنمية القطاع الخاص، في الفترة من ١٨ إلى ٢٦ أيار/مايو في نيودلهي، ويُتوقع أن يُسترشد بها في الأعمال التحضيرية للمؤتمر المتعلق بأفغانستان المقرر عقده في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر.

٣٦ - وظلت حالة التقدم في تنفيذ الإصلاحات مهيمنة على الحوار المتعلق بسياسات المعونة في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر قمة الناتو ومؤتمر بروكسل. وفي ٤ نيسان/أبريل، اشترك وزير المالية إكليل حكيمي وممثلي الخاص نيكولاس هايسوم في رئاسة الاجتماع الخاص للمجلس المشترك للتنسيق والرصد في مدينة كابل، وأفادت الحكومة خلال الاجتماع بأن تنفيذ نسبة ٩٠ في المائة من الالتزامات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بموجب إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة قد انتهى أو يسير وفقاً لما هو مخطط. وواصلت الحكومة عملها بشأن الإطار الوطني الأفغاني للسلام والتنمية وعرضت مشروعاً للإطار على الشركاء الإنمائيين في ٩ أيار/مايو. وأفادت الحكومة أيضاً بإحراز تقدم في صياغة ٣ برامج من أصل برامجها الوطنية ذات الأولوية البالغ عددها ٢٢ برنامجاً، بما في ذلك ميثاق المواطنين وخطط التنمية الحضرية والتمكين الاقتصادي للمرأة، وخطّة إصلاح نظام العدالة.

٣٧ - ونالت الصلات بين الإنفاق على الأمن والإنفاق على التنمية اهتماماً جديداً، نظراً لاستمرار الإنفاق على القطاع الأمني في فرض ضغوط مالية على ميزانية الحكومة. وعلى الرغم من أن الإيرادات الحكومية زادت بنسبة ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٥، فهي تمثل ١٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنها تقل عن مجموع تكاليف القطاع الأمني المدرجة في الميزانية، والتي تمثل ١٢,٢ في المائة. ولا تزال هناك أولوية كبرى لوضع نموذج مستدام للنمو الاقتصادي والإنفاق على الأولويات، بالنظر إلى ضعف الطلب الوطني

وارتفاع مستويات الفقر واستمرار انخفاض معدلات النمو، على النحو الذي نوقش في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في ١٦ نيسان/أبريل والاجتماع السنوي لمصرف التنمية الآسيوي في ٢ أيار/مايو.

٣٨ - وأبلغت الحكومة عن الجهود التي بذلتها من أجل تعزيز تنفيذ خططها لمكافحة الفساد. ففي ١٩ آذار/مارس، أنشأت المجلس الأعلى للحكومة والعدالة ومكافحة الفساد بموجب مرسوم رئاسي، ليشرف على صياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتنفيذها. وسيرأس المجلس، بمجرد بدء عمله، رئيس الدولة وسيضم الرئيس التنفيذي ونائبي الرئيس ورئيس القضاة ووزير العدل والمدعي العام وأعضاء آخرين. وفي ٥ أيار/مايو خلال مؤتمر مكافحة الفساد الذي استضافه الاتحاد الأوروبي في مدينة كابل، أعلن الرئيس إنشاء محكمة متخصصة في مكافحة الفساد يبدأ عملها قبل انعقاد مؤتمر قمة الناتو، كما أعلن عن خطط لتعزيز فرقة العمل المعنية بالجرائم الكبرى الموجودة حالياً من أجل دعم تحقيقات مكافحة الفساد. وكرر هذه الالتزامات خلال مؤتمر قمة لمكافحة الفساد عقد في لندن في ١٢ أيار/مايو، وأصدر بياناً أوضح فيه التدابير التي يُتوخى اتخاذها ومن بينها إنشاء مؤسسات رفيعة المستوى لمكافحة الفساد، وتعزيز التعاون الدولي في إنفاذ القانون، وتيسير تبادل المعلومات بشأن مقدمي العطاءات الفاسدين، وإنفاذ معايير حماية الضرائب.

٣٩ - واتخذت الحكومة أيضاً خطوات لمكافحة الفساد في قطاع العدالة وعلى الصعيد دون الوطني. وفي ٢٨ أيار/مايو، قام المدعي العام الجديد، لتعزيز مكتبه، بتعيين أو نقل ٤٠ مسؤولاً رئيسياً، من بينهم ١٩ من أصل ٣٤ من كبار المدعين العامين الجدد في الولايات، ومديرين جدد لثلاث وحدات داخلية معنية بمكافحة الفساد والمراجعة الداخلية والقضاء على العنف ضد المرأة. وفي الفترة بين آذار/مارس ٢٠١٥ و آذار/مارس ٢٠١٦، ألفت إدارة المراقبة القضائية التابعة للمحكمة العليا القبض على ٨٥ شخصاً، من بينهم ٦ قضاة و ١٤ موظفاً إدارياً في جهاز القضاء ومحامي دفاع يشتبه في ضلوعهم في فساد قضائي، وأجرت تحقيقات معهم وأحالتهم إلى المحاكمة. ويمثل هذا العدد زيادة تتجاوز ١٠٠ في المائة مقارنة بالعدد المسجل في نفس الفترة من عام ٢٠١٥. وأعدت الحكومة أيضاً ندب ٦٠٢ من قضاة المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، يمثلون ربع عدد موظفي جهاز القضاء، من بينهم جميع كبار قضاة محاكم الاستئناف في ٣٣ من أصل ٣٤ ولاية، إلى وظائف جديدة لتعزيز استقلال القضاء عن طريق الحد من مخاطر النفوذ المحلي. وفي ١ أيار/مايو، نشر رئيس نيابات الاستئناف في ولاية هلمند أسماء ٢٥ موظفاً حكومياً يشتبه في ضلوعهم في الفساد والاستيلاء على أراض، وفتح تحقيقات في هذا الصدد.

٤٠ - ونفذت الحكومة إصلاحات على الصعيد دون الوطني في محاولة لتحسين الحكومة وتقديم الخدمات. وعين الرئيس ١٢ عمدة جديداً بالبلديات من خلال عملية تنافسية، ليصل بذلك مجموع العمد المعيّنين من خلال عملية تنافسية إلى ١٥ من أصل ١٥٤ عمدة. ولمواصلة تعزيز تقديم الخدمات والتنمية الحضرية للبلديات، رفعت الحكومة في ٤ شباط/فبراير مستوى منصب المدير العام للبلديات داخل المديرية المستقلة للحكم المحلي إلى درجة نائب وزير.

٤١ - واستمرت أيضاً الجهود الرامية إلى تأهيل الشرطة الوطنية الأفغانية مهنيًا وتعزيز الخفارة المجتمعية المنحى. وعقدت وزارة الداخلية، بدعم من الأمم المتحدة، مؤتمرًا وطنيًا بشأن الخفارة المجتمعية في ١ و ٢ آذار/مارس شارك فيه ٣٠٠ فرد من بينهم ممثلون عن الحكومة وعن المجتمع المدني. واعتمد المشاركون قرارًا يدعو إلى توسيع مفهوم الخفارة المجتمعية في جميع أنحاء البلد. وفي ٧ نيسان/أبريل، أنشأت الوزارة فريقًا للدعم من أجل تعزيز التدريب والتثقيف والقيادة.

## خامسا - المساعدة الإنسانية

٤٢ - ظلت الحالة الإنسانية هشة مع ورود تقارير تفيد بحدوث حالات تشرد داخلي جديدة لأعداد كبيرة من الأشخاص بسبب النزاع، واستمرار التحديات المتعلقة بالوصول، واستمرار مواطن الضعف للمجتمعات المحلية الريفية. وفي ١٥ أيار/مايو، كانت الأمم المتحدة قد سجلت أكثر من ١١٨ ٠٠٠ شخص شردوا داخليا حديثا منذ بداية عام ٢٠١٦ في ٢٤ من أصل ٣٤ ولاية، بما يمثل زيادة قدرها ١٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٥. وشرد حديثا ما لا يقل عن ١٥ ٠٠٠ شخص منذ بداية هجوم الربيع الذي شنته حركة طالبان. وبحسب التقارير، فإن أكبر أعداد للمشردين الداخليين الجدد كانت في ولايتي قندز وبغلان (٤٥ ٠٠٠)، وفي مقاطعة دهرآوود بولاية أوروغزان (١٢ ٧٠٠). وظلت القيود المتعلقة بالوصول تعيق إعداد تقييمات للاحتياجات وتقديم المساعدة الإنسانية.

٤٣ - وشهد عدد اللاجئين العائدين من خلال برنامج الأمم المتحدة للعودة الطوعية إلى الوطن انخفاضا شديدا، مما يعكس أوجه انعدام اليقين المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية. ففي ١٤ أيار/مايو، بلغ عدد اللاجئين الذين أعيدوا إلى أفغانستان في عام ٢٠١٦ ما مجموعه ٦٤٣ ٤ لاجئا، من بينهم ٣ ٩٠١ لاجئا من باكستان و ٦٨٨ من جمهورية إيران الإسلامية. وتماثل أرقام العائدين مع أرقام عام ٢٠١٤، وهو العام الذي سجل فيه أدنى معدل للعائدين منذ إنشاء برنامج العودة الطوعي في عام ٢٠٠٢. واختار كثير من



العائدين عدم العودة إلى مناطقهم الأصلية، واستوطن كثير منهم المراكز الحضرية. ولا تزال الأمم المتحدة تدعم الحكومة في وضع استراتيجية شاملة للعودة الطوعية وإعادة الإدماج لمعالجة التحديات التي يواجهها العائدون. وفي الوقت نفسه، عاد ٧٥ ٨٥٨ أفغانيا غير موثقا من تلقاء أنفسهم، منهم ٦٧ ٦١٩ عادوا من جمهورية إيران الإسلامية و ٨ ٢٣٩ عادوا من باكستان. وتم ترحيل ٦٢ ٤٢٥ أفغانيا آخر من جمهورية إيران الإسلامية و ٧ ٢٥٩ من باكستان. وفي حين لا تزال الأعداد كبيرة، فإن عدد الذين عادوا من تلقاء أنفسهم من باكستان يقل بنسبة ٤٤ في المائة عن الزيادة الحادة في أعداد العائدين التي حدثت في أوائل عام ٢٠١٥ عقب العمليات العسكرية التي نفذت في ولاية شمال وزيرستان. وتواصل أفغانستان أيضاً استضافة عدد كبير من اللاجئين القادمين من ولاية شمال وزيرستان في ولايتي خوست وباكيتيا.

٤٤ - وتواصلت هجرة الأفغان إلى أوروبا بمستويات عالية. فمنذ بداية عام ٢٠١٦، وصل إلى أوروبا عن طريق البحر ٤٦٥ ٣٩ أفغانيا، يمثلون ٢١ في المائة من مجموع الوافدين ويمثلون ثاني أكبر فئة سكانية بعد السوريين. وفي سياق تزايد أعداد المهاجرين الأفغان، كثفت عدة بلدان أوروبية جهودها لإعادة طالبي اللجوء الأفغان المرفوضين. وفي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ نيسان/أبريل، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة إلى ١ ٨٥١ من العائدين طوعاً من أوروبا، بالمقارنة مع ٤٥٠ عائداً في نفس الفترة في عام ٢٠١٥. وجاء نحو نصف عدد العائدين من ألمانيا. ولا تزال المناقشات دائمة بين الحكومة والشركاء بشأن التدابير اللازمة لتعديل أنماط الهجرة وخلق حوافز للمواطنين للبقاء في أفغانستان.

٤٥ - واستمر تضرر أفغانستان من الكوارث الطبيعية والظروف الجوية البالغة الشدة التي أسفرت عن الفيضانات ونزوح الأشخاص. ففي الفترة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل، سجلت ٧٩ حادثة من حوادث الكوارث الطبيعية الوطنية تضرر منها ٣٦ ٩٤٥ شخصاً، من بينهم ١٠ ٤٣ شخصاً شردوا في ولاية هلمند نتيجة للفيضانات وتلقوا مساعدات من الشركاء الإنسانيين. ويتوقع أن يؤدي هطول الأمطار بمستويات تتراوح بين المستوى العادي والمستوى فوق العادي في آذار/مارس ونيسان/أبريل في المناطق الرئيسية لزراعة المحاصيل في أفغانستان إلى موسم متوسط للقمح وتحسن الأمن الغذائي لغالبية الأسر المعيشية في جميع أنحاء البلد خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

٤٦ - ولا تزال الجهود الرامية إلى القضاء على شلل الأطفال، الذي لا يزال مرضاً متوطناً في أفغانستان، تواجه تحديات تتعلق بتعذر الوصول والحالة الأمنية. وتم تحديد خمس حالات

إصابة جديدة منذ بداية عام ٢٠١٦: ثلاث في ولاية كونار وواحدة في ولاية هلمند وأخرى في ولاية قندهار. واضطلعت وزارة الصحة، بدعم من الأمم المتحدة، بأنشطة تحصين تكميلية شملت تنفيذ حملتين على الصعيد الوطني. ويقدر عدد الأطفال الذين لم يتم تحصينهم بنحو ٢٠٠.٠٠٠ طفل، بما يشمل ١٤٧.٠٠٠ طفل في المنطقة الشمالية الشرقية و ٣٠.٥٥٥ طفلا في المنطقة الشرقية، حيث منعت العناصر المناهضة للحكومة إمكانية الوصول، و ٢٢.٤٤٥ طفلا في المنطقة الجنوبية، حيث كان القتال دائرا. وظل رصد الحملتين المنفذتين في ولايتي هلمند وفراه محدودا بسبب انعدام الأمن.

٤٧ - وقام الشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتنسيق من الأمم المتحدة، بتطهير ٤٢ حقل ألغام وثلاث ساحات قتال في الربع الأول من عام ٢٠١٦، مما ترتب عليه إعلان ١٥ مجتمعا محليا في خمس مقاطعات خالية من الألغام. وفي نهاية الربع، قدر عدد حقول الألغام وساحات القتال المتبقية بـ ٤٣٣٤ حقل ألغام وساحة قتال، يتضرر منها ١٥٨٤ مجتمعا محليا على نطاق ٢٥٥ مقاطعة. وظل تنسيق عملية نقل الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الحكومة يمضي وفقا للجدول الزمني، ومن المتوقع إكمال هذه العملية في عام ٢٠١٧.

٤٨ - ولا تزال تُسجل، ضمن أطر الأمم المتحدة للرصد العالمي، حالات تقييد لوصول المساعدات الإنسانية. فقد سُجِّل ما مجموعه ٧٥ حادثة ضد المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٦. وقُتل خمسة من العاملين في مجال تقديم المعونة وأصيب ثمانية بجروح. وزاد عدد حوادث الاختطاف بصورة كبيرة إذ اختطف ٨١ من العاملين في مجال تقديم المعونة، بالمقارنة مع ٥٩ اختطفوا خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٥. وأثرت معظم حوادث الاختطاف على وكالات إزالة الألغام. وتحسنت إمكانية الوصول إلى ولاية بدخشان من خلال الرحلات الجوية الجديدة التي تقوم بها دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية.

٤٩ - وحتى ١٦ أيار/مايو، كانت مجمل التمويل الإنساني المقدم لأفغانستان قد بلغ ١٦٩ مليون دولار، حُصِّص منه مبلغ ٦٥ مليون دولار للأنشطة المتوخاة في خطة الاستجابة الإنسانية و ١٠٤ ملايين دولار لحركتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليتين. وتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية بنسبة ١٦ في المائة. وظل التمويل المقدم لبرامج الغذاء والتغذية والرعاية الصحية واللاجئين والعائدين منخفضا بوجه خاص. وتلقى صندوق الأنشطة الإنسانية لأفغانستان ٢٥ مليون دولار حتى الآن في عام ٢٠١٦، مع تركيز التمويل على الرعاية الصحية في حالات الطوارئ، وتقديم المساعدة إلى الأسر المشردة، وتقييمات الحالة الإنسانية.

## سادسا - مكافحة المخدرات

٥٠ - في ١٦ آذار/مارس، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الجزء المخصَّص للتحليل الاجتماعي والاقتصادي من تقريره المعنون "الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٥" التي قيِّم فيه اقتصاد الأفيون والعوامل الدافعة لزراعة خشخاش الأفيون. وخلص مؤلفو التقرير إلى أن القيمة الإجمالية التقديرية للمواد الأفيونية في أفغانستان انخفضت بنسبة ٤٥ في المائة عن عام ٢٠١٤ لتصل إلى ١,٥٦ بليون دولار، ولكنها ما زالت تمثل ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، مقارنة بنسبة ١٣ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٤. ويعكس الانكماش الكبير في اقتصاد الأفيون انخفاضا كبيرا في زراعة الأفيون وإنتاجه وتراجعا في متوسط سعر شراء الأفيون الجاف من المزارع مباشرة في عام ٢٠١٥. وأسفر انخفاض قيمة محصول عام ٢٠١٥ عن انخفاض كبير في دخل الأسر المعيشية الريفية العاملة في زراعة الأفيون إذ مثل بيع الخشخاش ومشتقاته ٤٠ في المائة من دخلها السنوي، وزاد بدرجة أكبر من الضعف الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية الريفية. وتضمن التقرير للمرة الأولى فرعا عن دور المرأة الأفغانية في زراعة خشخاش الأفيون، وخلص مؤلفوه إلى أنه رغم كون الدخل النقدي الإضافي يمثل دافعا للمرأة، فإن تأثيرها يظل محدودا فيما يتعلق بتقرير ما إذا كان ينبغي زراعة خشخاش الأفيون أو اختيار محاصيل بديلة.

٥١ - ولم ترد تقارير بشأن إتلاف كميات كبيرة من محاصيل المخدرات وذلك بسبب التحديات الأمنية في المناطق الرئيسية لزراعة الخشخاش وبسبب القيود التمويلية. وفي الفترة بين ١٠ شباط/فبراير و ٢٣ أيار/مايو، نفذت السلطات الأفغانية المعنية بإنفاذ القانون ما مجموعه ٦٩٤ عملية من عمليات مكافحة المخدرات، أسفرت عن ضبط ١ ٣٢٩ كيلوغراما من الهيروين، و ٣ ٠٥٨ كيلوغراما من الأفيون، و ٨٦٠ كيلوغراما من المورفين و ٢٩ كيلوغراما من الميثامفيتامين، و ٧ ٦٨٨ كيلوغراما من الحشيش، وضبط ١ ٤٠٦ كيلوغرامات من السلائف الكيميائية الصلبة و ١ ٤٤٢ لترا من السلائف الكيميائية السائلة. وإضافةً إلى ذلك، تم تفكيك خمسة مختبرات وإلقاء القبض على ٨٥١ مشتبه فيها وضبط ١٤٣ مركبة و ٨٤ سلاحا و ٩٥ هاتفا محمولا. وأثناء هذه العمليات، قتل ثلاثة من أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وأصيب خمسة بجروح.

## سابعا - دعم البعثة

٥٢ - واصلت البعثة تشييد مبناها الجديد في مدينة قندز لضمان الامتثال التام للمعايير الأمنية الدنيا للعمل. ولتعزيز الخدمات الطبية المقدمة إلى أفراد الأمم المتحدة في المواقع

الميدانية، نشرت في نيسان/أبريل أفرقة الاستجابة للطوارئ الطبية في ثمانية مواقع في باميان وفايز آباد وغارديز وهيرات وجلال آباد وكابل وقندهار.

## ثامنا - الملاحظات

٥٣ - لا تزال التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية المترابطة تضع حكومة أفغانستان وشعبها على المحك. فانخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وحركة التمرد المتزايد الحدة أدت إلى مستويات جديدة من التشرد الداخلي والهجرة كما رفعت صوت المعارضة السياسية. وفي حين أن هذه الظروف ليست من صنع الحكومة، فإنها تتطلب منها استجابة حازمة. وقد قامت الحكومة بتحديد مسار واضح نحو تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والمساءلة والاعتماد على الذات، ولا يزال المضي في هذا المسار عملاً قيد التنفيذ. وبينما سينظر المجتمع الدولي، في الاجتماعات التي ستعقد في بروكسل ووارسو في عام ٢٠١٦، في المساعدة التي سيقدمها إلى أفغانستان، أود أن أشدد على أن طريق البلد إلى الاستقرار هش ويعتمد على التزام واضح وطويل الأجل بتوفير الدعم الدولي.

٥٤ - وأثني على التزام أفغانستان مع الصين وباكستان والولايات المتحدة في سياق مجموعة التنسيق الرباعية بشأن عملية السلام والمصالحة الأفغانية. ولن يتمكن الأفغان من تحقيق السلام المستدام الذي يستحقونه ويحتاجون إليه إلا من خلال اتفاق سياسي تفاوضي. ولا تزال المحادثات المباشرة بين الحكومة وحركة الطالبان ضرورية في هذا الصدد، وأدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في تحقيق هذه النتيجة.

٥٥ - وأحيط علماً بمشروع اتفاق السلام بين الحكومة والحزب الإسلامي قلب الدين، وبمجرد التصديق عليه، سأرحب بالالتزامات المعلنة فيه بنبذ العنف وقطع الصلات مع الجماعات الإرهابية ودعم حقوق الإنسان. وبينما أأمل أن يؤدي تنفيذ هذا الاتفاق إلى انخفاض في مستويات العنف المتصل بالتزاع، أود أن أشدد على أهمية امتثال أفغانستان لالتزاماتها الدولية بمحاسبة الجناة المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٥٦ - وتشكل الزيادة في عدد الإصابات بين المدنيين بسبب النزاع أمراً غير مقبول. فالحسائر البشرية الموثقة في الربع الأول من عام ٢٠١٦ تشكل أعلى رقم يسجل حتى الآن منذ عام ٢٠٠٩. ولا يزال العنف المتصل بالتزاع يخلّف أثراً مدمراً على الأطفال، الذين مثلوا قرابة ثلث مجموع الحسائر البشرية خلال الربع الأول. ويمكن توقع حدوث زيادة في عدد عمليات التزوع بسبب النزاع المستمر. وسيتجلى التزام الحكومة بالحد من الحسائر بين

المدنيين من خلال استكمال وتنفيذ سياسة وطنية لمنع وقوع الخسائر في صفوف المدنيين والتخفيف منها.

٥٧ - ويشكل القرار الذي اتخذته مجلس النواب في الجمعية الوطنية برفض المرسوم المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بشأن الاحتجاز الوقائي، الذي يتعارض مع أحكام الدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي انضمت إليه أفغانستان، دليلاً على رغبة شعب أفغانستان بالنهوض باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويؤمل أن تنتقل الحكومة إلى تطبيق وقف العمل بعقوبة الإعدام والتعجيل بالإصلاحات القانونية التي تتيح تحويل أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن المؤبد.

٥٨ - ويجب تعزيز التقدم المحرز في التعيينات في المناصب العليا في الحكومة وملء المناصب الوزارية الرئيسية التي لا تزال شاغرة. وبالمثل، ثمة حاجة ماسة إلى إجراء التعيينات وعمليات التوظيف في هيئات إدارة الانتخابات، وإلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات، وذلك لكفالة الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات إذا ما أريد للانتخابات المزمع عقدها في عام ٢٠١٦ أن تكون موثوقة.

٥٩ - ويجب أن يترجم التزام الرئيس باعتماد سياسات وممارسات أكثر صرامة من أجل مكافحة الفساد إلى أفعال. وسيطلب تحقيق ذلك دعماً ثابتاً من الجمعية الوطنية في صون وتعزيز ثقة الناس. وسيشكل تنفيذ الحكومة لقانون الحصول على المعلومات المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إسهاماً هاماً في تحسين الشفافية وتمكين المجتمع المدني من التدقيق، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في جهود مكافحة الفساد.

٦٠ - ويمكن لمؤتمر القمة الذي سيعقد في وارسو والمؤتمر الذي سيعقد في بروكسل بشأن أفغانستان أن يمثل محورا أساسيا في مسار البلد وفي المنطقة وأن يعزز الجهود الحاسمة المبذولة من أجل تعزيز قابلية الاتصال والتعاون عبر الحدود. وفي الوقت نفسه، يتعين بذل اهتمام متواصل لكفالة الأخذ بنهج يعترف بالمهمة الصعبة بالنسبة للحكومة والمتمثلة في تحمل عبء تمويل قوات الأمن مع تمويل المبادرات الإنمائية في الوقت نفسه. ويجب على الحكومة أن تقوم بدورها وأن تثبت التزامها بتنفيذ الإصلاحات الضرورية لضمان الأثر الملموس للمساعدة الدولية على حياة الأفغان. وأود أن أشدد على أن توقعات الدول الأعضاء من خطة الإصلاح الأفغانية يجب أن تكون واقعية، مع مراعاة التحديات الهائلة التي تواجه البلد.

٦١ - وأتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص، نيكولاس هايسوم، لما يبدونه من تفان متواصل، في ظل ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعماً لشعب أفغانستان، وأرحب بتمثلي الخاص الجديد تاداميشي ياماموتو.

---